

جاءت نتائج استطلاع رأي المواطنين حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين قريبة من نتائج مسح واستطلاعات أخرى وطنية أعدت من قبل مؤسسات أخرى، مثل مسح توجهات المواطنين حول الأولويات الوطنية في إطار أهداف التنمية المستدامة الذي نفذه المركز الفلسطيني للإحصاء المركزي، حيث أشارت نتائج المسح إلى أن 95% من المبحوثين يرون أن انتشار الفساد هو المعيق الأول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وترى غالبية المواطنين أن المشاكل الواجب أن تحظى بأولوية لحلها هي ذاتها منذ سنوات، مع فارق الترتيب لها حسب أولويتها من عام إلى آخر.

وكانت أبرز التحديات التي أثرت على الواقع الفلسطيني لعام 2019 حسب وجهة نظر المواطنين، تتمحور حول استمرار سياسات الاحتلال القمعية ضد الشعب الفلسطيني وازدياد الأزمة الاقتصادية، ومشكلة تفشي الفساد، بالإضافة إلى استمرار الانقسام.

في عام 2019، انعكست مشكلة ازدياد الأزمة الاقتصادية على التحدي والأولوية الأعلى في ضرورة حلها حسب رأي المواطنين. وتراجعت مشكلة تفشي الفساد إلى المرتبة الثانية مقارنة مع العام المنصرم. وهذه النتائج يمكن أن تكون قد تأثرت بالظروف التي يعيشها المواطن الفلسطيني، حيث تمر البلاد بأزمات اقتصادية أثرت على كافة مناحي الحياة بسبب قرصنة الاحتلال الإسرائيلي لأموال المقاصة التي هي حق للشعب الفلسطيني، ما اضطر الحكومة الفلسطينية إلى دفع جزء من رواتب الموظفين العموميين، ما عكس نفسه على عجلة الاقتصاد الفلسطيني ككل. وتزامن إجراء استطلاع الرأي مع ذروة هذه الأزمة (تموز - آب/ 2019).

وأظهر الاستطلاع تفاوتاً طفيفاً في الآراء بين المواطنين في غزة والمواطنين في الضفة حول بعض القضايا، حيث أظهرت النتائج درجة حساسية أعلى لدى المستطلعين في غزة بشأن نتائج وأثار الانقسام، حيث حازت مشكلة استمرار الانقسام والأزمة الاقتصادية على أولوية للمشاكل الواجب أن تحظى باهتمام لحلها. في حين حازت مشكلة الفساد والأزمة الاقتصادية على النسبة الأكبر من المستطلعة آراؤهم في الضفة الغربية.

وبرز الفرق أيضاً فيما يتعلق بالمؤسسات والهيئات العامة الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد، ففي حين اعتبرت الغالبية في الضفة الغربية أنها المؤسسات والهيئات العامة، اعتبرت الغالبية من المستطلعة آراؤهم في قطاع غزة أنها مؤسسة الرئاسة. وهذه النتيجة قد تكون جاءت لأسباب متعلقة بإجراءات وقرارات اتخذتها مؤسسة الرئاسة في حق قطاع غزة منذ عام 2017 واستمرت حتى عام 2019.

كما كانت هناك فروق بين آراء مواطني الضفة ومواطني غزة في ترتيب الوزارات الأكثر عرضة لانتشار الفساد فيها، ففي حين كانت أكثر الوزارات في الضفة هي وزارة الصحة، تليها وزارة المالية، كان الترتيب في غزة وزارة المالية أولاً، تليها وزارة الداخلية، ثم الهيئة العامة للشؤون المدنية.

ملخص النتائج

رأي المواطنين الفلسطينيين المستطلعة آراؤهم في المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها

شكلت مشاكل تصاعد الأزمات الاقتصادية وتفشي الفساد وسياسات الاحتلال واستمرار الانقسام باعتبارها المشاكل الأساسية وحصلت على نسب متقاربة بحسب رأي المواطنين، التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها، حيث اعتبر 27% أن الأولوية يجب أن تكون لتصاعد الأزمات الاقتصادية، بينما اعتبر 26% أنها مشكلة الفساد، تلتها مشاكل سياسات الاحتلال واستمرار الانقسام بنسبة (22% و15%) على التوالي.

ويعود انطباق المواطنين هذا لتصاعد الأزمات الاقتصادية بسبب قرصنة الاحتلال لأموال المقاصة وما نتج عنه من تقليص في الرواتب للموظفين العموميين التي انعكست على عجلة الاقتصاد الفلسطيني ككل. وترافق معها ما يثار حول قضايا فساد في وسائل التواصل الاجتماعي.

وكان هناك تفاوت طفيف في الآراء بين المواطنين في غزة والمواطنين في الضفة حول أولويتهم للمشكلة الرئيسية التي يجب حلها، ففي حين حازت مشكلة الفساد على النسبة الأكبر (بنسبة 32%) من المستطلعة آراؤهم في الضفة الغربية، تلتها مشكلة الأزمة الاقتصادية بنسبة 31%؛ ثم استمرار سياسات الاحتلال بنسبة 23%، جاءت النتائج في قطاع غزة كالآتي: (26% من المستطلعة آراؤهم في قطاع غزة اعتبرت أن مشكلة استمرار الانقسام هي ذات الأولوية الأولى، تلتها مشكلة تصاعد الأزمات الاقتصادية بنسبة 22%، وسياسات الاحتلال بنسبة 20%، ثم تفشي الفساد بنسبة 19%)، ويرجع ذلك إلى آثار الانقسام على حياة المواطنين اليومية في غزة أكثر منها في الضفة.

وبالمقارنة مع سنوات سابقة، أظهر الاستطلاع أن التحديات التي يرى المواطن الفلسطيني ضرورة التصدي لها وذات الأثر على حياته ما زالت تتمحور حول تصاعد الأزمات الاقتصادية وتفشي الفساد، وسياسات الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار الانقسام، رغم تراجع نسبة الذين يرون أن مشكلة تفشي الفساد هي الأهم لصالح الأزمات الاقتصادية خلال عام 2019، ففي حين حازت مشكلة تفشي الفساد على نسبة 34% في عام 2018، تراجع في عام 2019 إلى 26% لتعود إلى نفس النسبة التي حصلت عليها في أعوام 2017 و2016، ويعود ذلك إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي يمر به المواطن الفلسطيني كما ذكرنا أعلاه، وتزامن مع تنفيذ هذا الاستطلاع. كما ارتفعت نسبة المواطنين الذي يرون أن سياسات الاحتلال يجب أن تحظى بأولوية لحلها عن الأعوام السابقة 22%، مقارنة مع 17% في عام 2018، وهذا بسبب تصاعد ممارسات الاحتلال عاماً بعد عام ضد المواطن الفلسطيني.

63% من المستطلعة آراؤهم يرون أن مستوى حجم الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ما زال كبيراً في هذا العام ومقارنة مع العام السابق، راوحت آراء المستطلعة آراؤهم مكانها حول رأيهم في حجم الفساد؛ ففي حين رأى ما نسبته 63% في هذا العام أن حجم الفساد كبير في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، كانت نسبة من يرونه كبيراً في عام 2018، 64%، وبالمقارنة بين الضفة الغربية وغزة، ففي الضفة الغربية سجلت نسبة من يرون أن حجم الفساد كبير ارتفاعاً عن العام المنصرم، (73% من المستطلعة آراؤهم في الضفة الغربية اعتبروا أن حجم الفساد كبير في عام 2019، وكانت 70% في عام 2018)، وحصل تراجع في رأي مواطني غزة التي كانت في عام 2018، 54% وأصبحت 48% في عام 2019.

82% من المواطنين يرون أن الفساد يتركز لدى فئة الموظفين العليا

ما زال انطباع المواطنين حول صفة مرتكبي الفساد بأنهم الموظفون في الفئات العليا، وليس صغار الموظفين، يفارق في النسبة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في رؤيتهم لنسبة الفساد المرتكب من قبل الموظفين في الفئات الدنيا، ففي حين أشار 30% من المستطلعة آراؤهم في غزة إلى أن الفساد يرتكبه صغار الموظفين، توافق معهم فقط 10% من الضفة الغربية. في حين رأى 90% من مواطني الضفة أن صفة مرتكبي الفساد من فئة الموظفين العليا، ووافقهم بالرأي 71% من مواطني قطاع غزة. وفي غزة لوحظ ارتفاع نسبة من يرون أن الفساد ترتكبه فئة الموظفين العليا، حيث بلغت نسبة من يرون ذلك 71% في عام 2019، وكانت النسبة 64% في عام 2018.

القطاع الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد

61% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن المؤسسات الحكومية هي الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد

الفروقات الدالة إحصائياً في الفرق بين مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة كانت فيما يتعلق بالقطاع الخاص كجهة معرضة أكثر للفساد (الضفة الغربية 6%، قطاع غزة 25%). وبالمقارنة مع العام المنصرم، فقد ارتفعت نسبة من يعتبرون أن المؤسسات الحكومية هي الأكثر تعرضاً للفساد، ففي حين كانت النسبة 55% في عام 2018، ارتفعت إلى 61% في عام 2019، بارتفاع في الضفة الغربية (74%، 67%) وفي قطاع غزة (42%، 36%) لعامي 2019، 2018 على التوالي.

المؤسسات والهيئات العامة الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد

حصلت الوزارات والهيئات العامة على النسبة الأكبر بحسب رأي المستطلعة آراؤهم بوصفها الأكثر تعرضاً للفساد برأي 30% (40% في الضفة الغربية، 15% في قطاع غزة)، تلي ذلك بالمرتبة الثانية ونسبة 21% مؤسسة الرئاسة (16% في الضفة، 29% في قطاع غزة)، أما الأجهزة الأمنية، فجاءت بالمرتبة الثالثة ونسبة 20% (23% في الضفة، 16% في قطاع غزة). وسجلت فروقات بين رأي المستطلعين في الضفة الغربية والمستطلعين في غزة حول الجهة الأكثر عرضة للفساد، ففي حين اعتبرت الأغلبية في الضفة أنها المؤسسات والهيئات العامة بنسبة 40%، و15% في قطاع غزة. في حين اعتبر 29% من المستطلعة آراؤهم في قطاع غزة أنها مؤسسة الرئاسة، في حين كان رأي المستطلعين في الضفة حول مؤسسة الرئاسة فقط 16%. ولم يحدث أي تغيير في رأي المواطنين الغزيين فيما يتعلق بمؤسسة الرئاسة بوصفها الأكثر تعرضاً للفساد بين عامي 2019 و2018، حيث بلغت النسبة في عام 2019، 29% بينما كانت في 2018 30%، ويعود هذا إلى استمرار العقوبات التي فرضت في عام 2018 بقرار من الرئيس على الموظفين التابعين للسلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة. وبالمقارنة مع نتائج عام 2018، حصل تراجع في مرتبة الأجهزة الأمنية بوصفها الأكثر تعرضاً للفساد، ففي حين احتلت في عام 2018 المرتبة الأولى، تراجعت إلى المرتبة الثالثة في عام 2019، مع عدم وجود فروقات دالة إحصائياً في نسبة من يعتبرون الأكثر تعرضاً للفساد بين العامين، حيث كانت النسبة في عام 2018، 23%، وتراجعت بنسبة بسيطة في عام 2019 لتصبح 20%.

الوزارات الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد فيها

احتلت وزارة الصحة المرتبة الأولى في هذا الاستطلاع بحسب رأي المواطنين لها على أنها الأكثر عرضة لانتشار الفساد برأي 19% من المبحوثين (24% في الضفة الغربية، 11% في قطاع غزة)، حيث حصل تغيير في رأي المواطنين في هذا العام حول الوزارات الأكثر تعرضاً للفساد، ففي حين كان اعتقاد المواطنين لسنوات سابقة أن وزارة المالية هي الأكثر تعرضاً للفساد، احتلت وزارة الصحة المرتبة الأولى في هذا العام. وجاءت وزارة المالية في المرتبة الثانية بحسب رأي 15% (17% في الضفة الغربية، 13% في قطاع غزة)، ثم وزارة الداخلية بنسبة 14%، وجاءت وزارة التنمية الاجتماعية بالمرتبة الرابعة بنسبة 10%، وبالمرتبة الخامسة وزارة التربية والتعليم بنسبة 9%.

وكان الاختلاف في الرأي بين مواطني الضفة الغربية ومواطني غزة فيما يتعلق بترتيب وزارة الداخلية، حيث اعتبرها مواطنو غزة أنها تحتل المرتبة الأولى في تعرضها للفساد، على عكس مواطني الضفة (18% في غزة، 11% في الضفة الغربية)، وهذا الفرق يعود إلى الدور الذي تلعبه وزارة الداخلية في قطاع غزة. وكانت هناك فروق في آراء مواطني الضفة عن مواطني غزة في ترتيب الوزارات الأكثر عرضة لانتشار الفساد فيها، ففي حين كانت أكثر الوزارات في الضفة هي وزارة الصحة، تليها وزارة المالية، ثم وزارة التنمية الاجتماعية؛ كان الترتيب في غزة، وزارة الداخلية أولاً، تليها وزارة المالية، ثم وزارة الصحة.

أشكال الفساد الأكثر انتشاراً في فلسطين

تمت إضافة الوساطة والمحسوبية كأحد أشكال الفساد الأكثر انتشاراً على استطلاع الرأي في هذا العام، حيث كانت في السنوات السابقة تتم معالجة الوساطة والمحسوبية في سؤال خاص بها.

ورأى 26% من المستطلعة آراؤهم أن الوساطة والمحسوبية هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً في فلسطين، وبارتفاع كبير في الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة (34% الضفة الغربية، 14% قطاع غزة)، وجاء اختلاس الأموال العامة والرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة بالمرتبة الثانية وبنسبة 14% تقريباً لكل منها. أما إساءة استعمال السلطة وغسيل الأموال، فجاءت بالمرتبة الرابعة وبنسبة 12% لكل منها، ويتضح من النتائج أن هناك ارتفاعاً في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، باعتبار غسل الأموال الأكثر خطورة في فلسطين (6% الضفة الغربية، 22% قطاع غزة)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت إساءة الائتمان والمساس بالأموال العامة (11% و 10% على التوالي).

وكان الفرق بين آراء مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة في تصنيف أشكال الفساد الأكثر انتشاراً، ما يتعلق بغسيل الأموال؛ ففي حين اعتبره مواطنو غزة أنه الشكل الأكثر انتشاراً، اعتبر مواطنو الضفة أنه الوساطة والمحسوبية. وفي هذا العام، قلت نسبة من أشاروا إلى الرشوة كأكثر الأشكال انتشاراً عن رؤواها الأكثر في الأعوام المنصرمة، حيث حصلت على نسبة 14% فقط، في حين كانت 18% في عام 2019، ووصلت إلى 24% و 26% في الأعوام التي سبقت.

الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين

اعتبر المستطلعة آراؤهم أن أهم الأسباب وراء انتشار الفساد يعود إلى عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين 27% وبنسبة متقاربة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، (28% الضفة الغربية، 26% في قطاع غزة). بينما اختلفت آراء المواطنين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية حول ترتيب الأسباب الأخرى: ففي حين رتب مواطنو الضفة الغربية الأسباب وراء انتشار الفساد حسب الآتي:

عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون 31%، وعدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين 28%، والحصانة التي يتمتع بها بعض الأشخاص 13%، وضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد 9%. والأسباب الأخرى حصلت على نسب متدنية.

رتبها مواطنو قطاع غزة كالاتي:

عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين 26%، الانقسام السياسي بين الضفة وغزة 18%، ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد 14%، قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد وضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وحصلتا على نفس النسبة 11%، عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون 9%، وبقيت الأسباب حصلت على نسب متدنية.

مرة أخرى، يظهر أثر الانقسام على مواطني غزة أكثر منه على حياة مواطني الضفة الغربية، وتكرر أيضاً سبب قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد كسبب أساسي حسب رأي مواطني غزة أكثر من مواطني الضفة.

ومن الاختلافات البارزة في انطباعات المواطنين حول الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين، كانت في اعتبار أن عدم تفعيل المجلس التشريعي سبب من الأسباب الهامة في الأعوام السابقة، بينما تراجع نسبة من يرونه سبباً مهماً إلى 5%، كنسبة متشابهة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الفساد في تقديم الخدمات العامة

ما يقارب ثلث المواطنين يعتبرون أن أكثر الخدمات التي فيها فرص للفساد هي عمليات الترقية والتعيين في الوظائف العليا. ما زالت آراء المستطلعين تؤثر إلى عمليات الترقية والتعيين في الوظائف العليا بوصفها الأكثر مجالاً للفساد، تليها الخدمات الصحية وتوزيع المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية التي احتلت المرتبة الأولى برأي مواطني قطاع غزة.

37% اضطروا للجوء للواسطة للحصول على الخدمات

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 37% من المبحوثين (نفس النسبة للضفة الغربية وقطاع غزة) اضطروا للاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة خلال عام 2019.

وبالمقارنة مع نتائج الاستطلاع في عام 2018، حصل ارتفاع في نسبة من اضطروا للاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة بين العامين، ففي حين كانت النسبة العامة في عام 2018، 28%، ارتفعت إلى 37% في عام 2019. مع التنويه إلى تغيير في صيغة السؤال في استطلاعي الرأي لعامين 2018 و2019، حيث كان السؤال مباشراً في عام 2018 حول طلب الواسطة في الحصول على خدمات عامة محددة، بينما أصبحت صيغة السؤال في عام 2019، الاضطرار إلى الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة، واقتصر السؤال على من أجابوا أنهم توجهوا للحصول على خدمات من مؤسسات عامة وكانت نسبتهم 44%، (41% في الضفة الغربية، 50% في قطاع غزة).

أسباب اللجوء إلى الواسطة:

ضعف ثقة المواطن الفلسطيني في نزاهة مقدمي الخدمة كان أهم أسباب اللجوء إلى الواسطة

تتوعدت الأسباب التي اعتبر المستطلعون أنها السبب في اللجوء إلى الواسطة، ما بين عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات، حيث أشار 22% إلى أنها السبب الأهم، بينما أشار 19% منهم إلى الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص، وأشار 18% منهم إلى "الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق بسبب الفساد، ونفس النسبة تقريباً أشاروا إلى تقصير الوقت بعدم اتباع الإجراءات البيروقراطية.

وبرزت اختلافات بسيطة بين مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة في ترتيب الأسباب حسب أولويتها، وكان الترتيب حسب مواطني الضفة الغربية كما يلي:

- عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات بنسبة 25%.
- تقصير الوقت بعدم اتباع الإجراءات البيروقراطية 21%.
- الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد 18%.
- الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص بنسبة 15%.
- ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأ باللجوء للواسطة 10%.
- شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدمها لك المعارف 10%.

أما مواطنو غزة، فقد كان ترتيب الأسباب حسب الأولوية لديهم كما يلي:

- الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص بنسبة 25%.
- عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات 18%.
- الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد 17%.
- ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأ باللجوء للواسطة 16%.
- شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدمها لك المعارف 13%.
- تقصير الوقت بعدم اتباع الإجراءات البيروقراطية 12%.

20% من المواطنين سبق أن دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة، وترتفع نسبة من سبق أن دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة بشكل كبير في قطاع غزة مقارنة مع الضفة (12% في الضفة الغربية، 30% في قطاع غزة). ولأن السؤال احتوى على تقديم رشوة وإعطاء هدايا، فيمكن أن يكون سبباً في ارتفاع نسبة من أجابوا بنعم، والنسبة الأعلى كانت في غزة، حيث يظهر الفرق جلياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ذلك.

المجالات والخدمات الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة

اختلفت الآراء بين مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة حول المجالات والخدمات الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة، ففي حين حازت خدمات التعليم على النسبة الأكبر في الضفة الغربية بنسبة 29%، تلتها خدمات الصحة ثم خدمات منح التصاريح وأذونات السفر؛ كانت خدمات السفر عبر المعابر والحدود في قطاع غزة المجال الأكثر تعرضاً لدفع الرشوة بنسبة 35%، تلتها خدمات منح التصاريح وأذونات السفر، ثم الخدمات الأخرى بنسب متقاربة.

86% من المستطلعة آراؤهم يرون أن دور الإعلام الفلسطيني ضعيف أو متوسط الفعالية في الكشف عن قضايا الفساد عام 2019

ما زال رأي المواطنين يشير إلى أن دور الإعلام يقع بين الضعيف ومتوسط الفعالية في الكشف عن قضايا الفساد، حيث أشار 48% من المستطلعة آراؤهم إلى أن دور الإعلام ضعيف، بينما أشار 38% إلى أن دوره متوسط الفعالية. **وأظهر هذا الاستطلاع** ازدياداً في نسبة المواطنين الذين يعتقدون أن دور الإعلام ضعيف في الكشف عن قضايا الفساد، حيث أجاب ما يزيد على نصف المستطلعة آراؤهم 51% أن دور الإعلام ضعيف بكشف قضايا فساد. وبالمقارنة مع نتائج استطلاعات الأعوام السابقة، يتضح أن نسبة من يرون أن دور الإعلام ضعيف يزداد عاماً بعد عام.

69% يرون أن وسائل التواصل الاجتماعي هي أكثر الوسائل الإعلامية فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت في العام 2019.

هيئة مكافحة الفساد حسب آراء المستطلعين في الضفة الغربية فقط

70% من المستطلعة آراؤهم في الضفة الغربية يرون أن هيئة مكافحة الفساد تمارس دورها دون استقلالية، و85% منهم يرون أن دورها في مكافحة الفساد يقع بين متوسط وضعيف الفعالية.

54% يرون أن مكتب الرئيس أكثر الجهات تدخلاً في عمل هيئة مكافحة الفساد

في قطاع غزة: الجهات التي تتابع قضايا الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال)

68% من المستطلعة آراؤهم في قطاع غزة يرون أن الجهات التي تتابع قضايا الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال) تمارس دورها دون استقلالية، و83% منهم يرون أن دورها في مكافحة الفساد يقع بين متوسط وضعيف الفعالية، (55% يرون أن دورها متوسط الفعالية، بينما يرى 28% أن دورها غير فعال).

60% يرون أن الأجهزة الأمنية وقادة الأحزاب هي الجهات الأكثر تدخل في عمل نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال بنسب (30% للأجهزة الأمنية و29% لقادة الأحزاب).

وبالمقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تظهر النتائج أن توافقاً في الآراء حول تدني مستوى الاستقلالية والفعالية للجهات التي تتابع قضايا الفساد (هيئة مكافحة الفساد في الضفة الغربية ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال في قطاع غزة)، وأن هناك تدخلات وتأثيراً على دور الجهات التي تتابع قضايا الفساد من جهات مختلفة مثل مكتب الرئاسة في الضفة الغربية والأجهزة الأمنية وقادة الأحزاب في قطاع غزة بما قد يشير إلى ضعف ثقة المواطنين في الضفة وغزة في الجهات المسؤولة عن متابعة قضايا الفساد.

دور المواطن في مكافحة الفساد

78% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن للمواطن دوراً في مكافحة الفساد (76% في الضفة الغربية، 81% في قطاع غزة). ويعتقد 82% من المستطلعة آراؤهم بإمكانية مساهمة المواطنين بمكافحة الفساد (83% في الضفة الغربية، 79% في قطاع غزة).

وهذا يؤشر إلى أهمية دور المواطن في مكافحة الفساد بحسب آراء المستطلعين.

الإبلاغ عن الفساد

يعتقد 54% من المستطلعة آراؤهم أن المواطنين لا يقومون عادة بالإبلاغ عن الفساد، (56% في الضفة الغربية، 50% في قطاع غزة). بينما يرى 36% أن المواطنين عادة يبلغون عن حالات الفساد التي يلاحظونها (32% في الضفة الغربية، 43% في قطاع غزة).

وإدعى 67% من المستطلعة آراؤهم أنهم سيقومون بالتبليغ عن الفساد كشهود، و77% منهم ادعوا باستعدادهم للتبليغ عن الفساد في حال كانوا ضحايا.

بالمقارنة مع نتائج استطلاع الرأي في العام المنصرم، يلاحظ أن تحسناً طفيفاً طرأ على آراء وتوجهات المواطنين فيما يتعلق بالإبلاغ عن الفساد، ففي الوقت الذي بلغت به نسبة من يعتقدون أن المواطنين يقومون بالإبلاغ عادة عن الفساد 36% في عام 2019، كانت في عام 2018، 33%.

وارتفعت أيضاً نسبة من سيقومون بالإبلاغ عن فعل الفساد كشهود وأيضاً كضحايا في حال تعرضوا لحالات فساد، ففي حين كانت نسبة من سيقومون بالإبلاغ كشهود في عام 2018، 62%، ارتفعت إلى 76% في العام 2019، وأيضاً من سيقومون بالإبلاغ في حال كانوا ضحايا كانت في عام 2018، 70% ارتفعت إلى 77%.

وهذا قد يدل على ارتفاع وعي الناس وحافزيتهم أكثر نحو الإبلاغ عن الفساد، الذي من الممكن أنه جاء من ازدياد استشعار المواطنين بالفساد وآثاره السلبية على حياتهم.

وحول أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضعف الإبلاغ عن الفساد، رأى غالبية المستطلعة آراؤهم أنها تعود إلى عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود وإلى "الخوف من الانتقام" وإلى "عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله".

84% من المستطلعين: الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية

ضعف جدية محاسبة الفاسدين بالإضافة إلى عدم رؤية المواطن لمحاسبة جدية لكبار الفاسدين، هي الأسباب التي تقف وراء عدم كفاية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد بحسب 63% من المستطلعة آراؤهم

80% من المبحوثين يعتقدون أن العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة

67% من المبحوثين يعتقدون بوجود فساد في السلطة القضائية

53% من المستطلعة آراؤهم يرون أن الفساد في عام 2019 قد ازداد

وبمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج استطلاع أمان في عام 2018، هناك انخفاض واضح في نسبة من يعتقدون أن الفساد ازداد خلال عام 2019 مقارنة مع عام 2018، ففي حين بلغت نسبة من اعتقدوا أن الفساد في عام 2018 قد ازداد بلغت 67%، وكانت النسبة الأعلى في الضفة الغربية (73% في الضفة الغربية، 57% في قطاع غزة)، بلغت النسبة في عام 2019، 53% بانخفاض واضح في الضفة الغربية وغزة (64% في الضفة الغربية، 35% في قطاع غزة).

60% من المستطلعة آراؤهم يرون أن الفساد سيزداد في عام 2020

الجرائم الاقتصادية

65% من المبحوثين يعتقدون أن الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد زادت عام 2019

ويعود السبب إلى عدم محاسبة مرتكبي جرائم الأغذية والأدوية الفاسدة، ولأن قانون العقوبات لا يوفر عقوبات رادعة حسب رأي 63% من المستطلعة آراؤهم.